بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الموجز الختامي للدورة العادية الثالثة والعشرين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

اجتماع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٤ يوليو ٢٠٢٤

١. **جدة، ٤ يوليو ٢٠٢٤:** عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية الثالثة والعشرين في جدة، المملكة العربية السعودية، **في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٤ يوليو ٢٠٢٤**. وعُقدت خلالها مناقشة مواضيعية **للدورة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤** حول موضوع "تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان: التحديات والفرص". وقد افتتح هذه الدورة كل من معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي **السيد حسين ابراهيم طه**، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية **السيد جاسم محمد البديوي**، وسعادة رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي **السفير طلال خالد سعد المطيري**، **وسعادة المديرة التنفيذية لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، البروفيسور نورة بنت زيد الرشود** . وقد ألقى كل من معالي وزير العدل، في جمهورية الغابون **السيد بول ماري جوندجوت**، وسعادة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية **السفيرة هيفاء أبو غزالة** كلماتٍ وبيانات في حفل الافتتاح.

٢. شدد **الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي**، في كلمته الرئيسية، على الحاجة إلى تكثيف سبل التعاون في تقديم توصيات متسقة إلى الدول الأعضاء بشأن مواضيع مختلفة لضمان انسجام حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية ومواءمتها جنباً إلى جنب مع القيم الإسلامية، وفي الوقت نفسه أعرب عن تقديره لأداء الهيئة وأشاد بجهود المديرة التنفيذية في

تنفيذ توصيات مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وفي سياق متصل، شدد على أن الذكاء الاصطناعي يُحدث ثورة في كل جانب من جوانب الوجود البشري تقريباً، بدءاً من خدمات الرعاية الصحية والتعليم إلى النقل والاتصالات. في حين أن الذكاء الاصطناعي يتمتع بالقدرة على تعزيز الحقوق مثل حق الوصول إلى المعلومات والرعاية الصحية، فإنه يثير أيضاً مخاوف بشأن الخصوصية والتمييز والاستقلالية. وبالتالي، فإن فهم آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان أمر ضروري لتعزيز آفاق المستقبل بطريقة يتناغم فيه التقدم والتطور التكنولوجي مع الحقوق والقيم الأساسية. وأكد معاليه على الحاجة إلى أطر قانونية قوية على المستويين الوطني والدولي لدمج وتكامل مبادئ حقوق الإنسان مع إدارة وتوظيف الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن تشمل هذه الأطر آليات المساءلة، مما يضمن مساءلة الأفراد والجهات المسؤولين عن أنظمة الذكاء الاصطناعي عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان ناجمة عن أفعالهم.

٣. شدد معالي **الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي** في بيانه على ضرورة تعزيز التعاون بين مجلس التعاون والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة. من خلال الاستفادة من مواطن القوة والموارد لدى كلا الجهتين، يمكن اعتماد واتباع نهج أكثر اتساقاً وفعالية للتصدي لتحديات حقوق الإنسان. وستمكن هذه الشراكة من تبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية والرؤى الاستراتيجية، مما يخلق ويعزز بيئة تعاونية حيث يمكن تطوير معايير حقوق الإنسان باستمرار في جميع الدول الأعضاء. كما حث معالي الأمين على التعاون بشكل فعال لوضع حد للأعمال العدائية في قطاع غزة وحماية حقوق الفلسطينيين الأبرياء. وأيد معاليه التوصية التي قدمتها المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن صياغة إطار تنظيمي دولي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

٤. شدد **سعادة رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان**، في كلمته الافتتاحية، على أن الهيئة أخذت خطوات كبيرة في النهوض بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء منذ إنشائها. ومن بين إنجازاتها البارزة إنشاء أطر ومبادئ توجيهية شاملة

تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السياق الإسلامي، بما في ذلك اعتماد إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان. وتؤكد هذه الإنجازات الدور المحوري الذي تضطلع به الهيئة في مناصرة حقوق الإنسان والتزامها المستمر بإحياء عالم يسوده العدل والانصاف أكثر مما عليه واقع الحياة للجميع. وفيما يتعلق بالمناقشة المواضيعية حول الذكاء الاصطناعي، حث سعادة الرئيس الدول الأعضاء على النظر في امكانية تشكيل وحدة من أجل النهوض بمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع يكون الإنسان محور تركيزه واهتماماته، ويجب أن ترتكز هذه الوحدة على حقوق الإنسان العالمية. وأوصى سعادته بأن تساهم الدول الأعضاء بشكل استباقي خلال المفاوضات المتعددة الأطراف لوضع اللمسات الأخيرة على الميثاق الرقمي العالمي في سبتمبر لإنشاء إطار عالمي شامل للتغلب على الفجوات الرقمية والمتعلقة بالبيانات والابتكار.

٥. أعرب **معالي وزير العدل بجمهورية الغابون** في كلمته عن شكره وتقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والحفاوة لما لمسه من جانبه والوفد المرافق له. كما أعرب عن تقديره للهيئة لعقدها المناقشة المواضيعية حول الذكاء الاصطناعي، وقدراته على تحسين حياة ملايين من الشعوب في أجزاء مختلفة من العالم. وفي السياق نفسه ، أعرب عن دعمه الكامل لعمل الهيئة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٦. سلطت **سعادة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية** الضوء على التوسع في حجم ونطاق التعاون بين الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية، والذي ينعكس في مراسم التوقيع الرسمي على مذكرة التفاهم بين الجهتين. وفي معرض تعليقها على موضوع المناقشة، أكدت على ضرورة وضع مبادئ توجيهية أخلاقية لتنظيم تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان المساواة وعدم التمييز

والحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادية والحفاظ على الرعاية الصحية والمحافظة على البيئة من خلال حلول مستدامة.

٧. أشادت **سعادة المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان**، في كلمتها الترحيبية، بدخول أمانة الهيئة في شراكة مع منظمات دولية للمرة الأولى، بتوقيع مذكرة التفاهم للتعاون الفني مع جامعة الدول العربية والتي ستساعد في تبادل المعرفة وتوسيع نطاق المناصرة والدعم ، بما يتفق مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافها. وفي معرض تعليقها على الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، اقترحت أن تشمل نتائج المناقشة المواضيعية ثلاثة عناصر مهمة لجمع وإدراج مبادئ توجيهية شاملة وفعالة وتشمل: (أ) إنشاء أطر أخلاقية ومعايير تنظيمية قوية للشفافية والمساءلة وعدم التمييز في أنظمة الذكاء الاصطناعي. و(ب) أهمية ضمان الوصول الشامل والمنصف إلى الذكاء الاصطناعي دون تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. و(ج) إنشاء آليات ردود الفعل والآراء والتعليقات للرصد والتقييم المستمرين لتأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

٨. وعلى هامش حفل مراسم الافتتاح، وقعت الهيئة مذكرة تفاهم للتعاون الفني مع جامعة الدول العربية. وفي هذا السياق، وقع مذكرة التفاهم رئيس الهيئة ممثلاً للهيئة، والأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية ممثلاً لجامعة الدول العربية، وقبل ذلك وقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وتركيا وأوزبكستان. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين، وتعزيز جهودهما لتعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء. ويسعى هذا التعاون إلى تسهيل تبادل الخبرات والموارد التقنية، وتعزيز واعتماد نهج أكثر اتساقاً لمعالجة التحديات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

٩. أقامت الهيئة، أثناء مراسم حفل الافتتاح، حفلاً للترحيب بأعضاء الهيئة الجدد وترتيبات مراسم أداء القسم عند بداية فترة ولايتهم اعتباراً من فبراير ٢٠٢٤. وأدى القسم أمام رئيس الهيئة الدكتور عمر أبو عبا، سعادة السفير الدكتورة ماهي حسن عبد اللطيف، وسعادة السفير عمر أحمد البرزنجي، وسعادة الدكتورة أروى حسن السيد، والسيدة شيبا حفيظة وسعادة السفير فوروزانده فادياتي.

١٠. عقدت حلقة نقاش لمدة يوم كامل عن موضوع المناقشة المواضيعية. حضر المناقشة المواضيعية إلى جانب أعضاء الهيئة- خبراءُ دوليون من المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وممثلون عن الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان. وتضمنت المناقشة مراجعة متعمقة لما يلي: (أ) المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تحكم وتنظم تقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة، والجهود الدولية المستمرة لإنشاء أطر معيارية وقانونية لإدارتها. (ب) المبادرات الدولية والإقليمية ومنظمة التعاون الإسلامي الجارية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير إطار أخلاقي إسلامي للذكاء الاصطناعي. (ج) جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقييم المخاطر والآثار المترتبة على حقوق الإنسان ذات الصلة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والتوصيات لتسخير الإمكانات المفيدة والتخفيف من المخاطر. (د) الآليات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات والشركات والمجتمع المدني لضمان احترام حقوق الإنسان في سياق تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة. واستناداً إلى مناقشة شاملة اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية للمناقشة المواضيعية بعنوان: إعلان جدة بشأن المبادئ التوجيهية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان، وقد صدرت بشكل منفصل.

١١. إلى جانب المناقشة المواضيعية، عقدت الهيئة **اجتماعاً رفيع المستوى يوم الاثنين، ١ يوليو ٢٠٢٤**، بعنوان **"حكم محكمة العدل الدولية بشأن غزة: الآثار المترتبة على الآفاق المستقبلية والطريق الممكن للمضي قدماً"** بهدف تحليل حكم

محكمة العدل الدولية بشأن غزة ودورها في تنفيذ التدابير المؤقتة لوضع حد لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية والدعوة إلى العدالة والمساءلة، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة. وحضر الاجتماع دبلوماسيون وخبراء في مجال حقوق الإنسان، وخبراء في القانون الدولي، وخبراء في المجال الإنساني. ومن المرجح أن تؤدي المناقشة إلى نتيجة تصعّد وتضاعف الضغوط الدولية على الاحتلال الإسرائيلي للامتثال لحكم محكمة العدل الدولية، وتجري المزيد من التمحيص والتدقيق مما يعزز المزيد من المساءلة. ويجب أن يؤدي أيضاً إلى تجديد المبادرات الدبلوماسية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المجتمع الدولي بهدف ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في غزة والأراضي الأخرى المحتلة في فلسطين مما يؤدي إلى وقف الأعمال العدائية الإسرائيلية. وقد قدمت المداولات الدعم الدبلوماسي لحكم محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتنفيذه ومحاسبة القوات الإسرائيلية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية. وسيصدر بشكل منفصل بيان يتضمن نتائج مداولات الحدث الرفيع المستوى.

١٢. خلال الدورة التي استمرت خمسة أيام، أجرت الهيئة أيضاً مناقشات متعمقة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى المهام المحددة والمناطة بها من قبل مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي مثل الإسلاموفوبيا؛ حقوق المرأة والطفل؛ الحق في التنمية؛ الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في ولايتي جامو وكشمير التي تحتلهما الهند، وكذلك حالة حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تلقت الهيئة إحاطات من الإدارات ذات الصلة بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن هذه الموضوعات.

١٣. **تلقى فريق العمل المعني بوضع حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة** إحاطة عن حالة حقوق الإنسان في غزة من قبل سعادة السفير ماهر كراكي، الممثل الدائم لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي وسعادة السفير علي قطيلي، مدير دائرة فلسطين وشؤون القدس في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وأدانت الهيئة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العدوان العسكري على قطاع غزة، والتي تشكل جريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاهدات جنيف الأربع. وأعربت الهيئة عن استيائها من التقارير التي تشير إلى أن عدد الضحايا في قطاع غزة تجاوز ٣٨ ألف شهيد و ٩٠ ألف جريح بينما لايزال المئات في عداد المفقودين وفيهم النساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك أُشيد بتحلي الفلسطينيين بالصبر والشجاعة والتحمل أمام قسوة التهجير القسري، ونددوا باستهداف المستشفيات والمرافق الصحية ودور العبادة، وقطع إمدادات المياه والكهرباء، وقصف المنازل والمدارس، واستهداف الصحفيين وطواقم الإسعاف وشاحنات الإغاثة، والتوسع الاستيطاني والتضييق على السكان وقطع مصادر رزقهم وسبل العيش. وطالبت الجهات الدولية الفاعلة بوقف العدوان الإسرائيلي وضمان عودة النازحين إلى ديارهم، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء قطاع غزة.

١٤. رحبت الهيئة بالأوامر المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بناء على طلب جنوب أفريقيا، والتي تطالب إسرائيل، القوة المحتلة، "باتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة دون تأخير لضمان توفير المساعدات الإنسانية اللازمة لغزة". ودعت المحكمة في قرارها جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى "عدم انتهاك حقوق الفلسطينيين المحمية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، بما في ذلك عدم عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في غزة". ورحبت الهيئة أيضاً بقرار

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يدعو إلى وقف فوري وكامل لإطلاق النار في غزة[1]، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعودة النازحين الفلسطينيين إلى منازلهم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفعال وكاف إلى جميع أنحاء قطاع غزة، ورفض أي محاولة لإحداث تغيير ديمغرافي أو إقليمي. كما حثت الهيئة- واعتبارا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٧٤[2]- المجتمع الدولي والصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين على الضغط على النظام الإسرائيلي للتعاون من أجل العثور على مكان وجود العديد من الفلسطينيين الذين فقدوا بسبب النزاع المستمر وحتى قبل النزاع الحالي بسبب الأعمال القمعية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

١٥. رحبت الهيئة بجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء، ولا سيما المملكة العربية السعودية، في تنظيم القمة العربية الإسلامية المشتركة التي عقدت في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣ في مدينة الرياض، والتي دعت إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ووقف إطلاق النار، وحثت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إطلاق تحقيق فوري في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١٦. رحبت الهيئة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار التاريخي بعنوان "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة[3]" والذي حدد أن دولة فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة وفقاً للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي قبولها في عضوية المنظمة. وحثت الهيئة الأمانة العامة على التنسيق والتعاون مع الجهات الدولية الفاعلة من أجل توسيع نطاق الاعتراف بدولة فلسطين، ودعم حقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والانخراط في رعاية مسار سياسي جدي يؤدي

[1] S/RES/2735 (2024) https://news.un.org/en/story/2024/06/1150886
[2] https://press.un.org/en/2019/sc13835.doc.htm
[3] UNGA Resolution A/ES-10/L.30/Rev.1

إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

١٧. تلقى فريق العمل **المعني بالإسلاموفوبيا** إحاطة من **الدكتور دوديك أريانتو** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول اتجاه الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم، والذي يستمر في التقلب مع ارتفاع حاد في أبريل ٢٠٢٤ بشكل رئيسي في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وأفادت الهيئة أن الصراعات وعدم الاستقرار التي طال أمدها، وخاصة في أعقاب تدهور حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في غزة، أدت إلى تفاقم التحيزات القائمة وأججت مشاعر الإسلاموفوبيا. بالإضافة إلى ذلك، أدت التحديات الاقتصادية التي واجهتها أوروبا وأجزاء أخرى من العالم في أعقاب الحرب في أوكرانيا إلى استنزاف الموارد وخلق وضع مأساوي لا نهاية له لإيقاع المزيد من الضحايا كمحرقة تؤجج الصراعات والتمييز ضد الأقليات، بما في ذلك المسلمون. علاوة على ذلك، أدت التوترات المتزايدة بين مختلف الفئات الاجتماعية خلال فترات الانتخابات في دول مثل الهند، إلى تضخيم الخطاب المثير للانقسام وشحن أجواء التعصب، مما أسهم في نهاية المطاف في ارتفاع مظاهر الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم. كما أفادت الهيئة ببالغ القلق بأنه يبدو أن آسيا شهدت أكبر عدد من حوادث الإسلاموفوبيا خلال هذا الإطار الزمني، متجاوزة بشكل كبير القارات الأخرى، ولا سيما الهند. وتم التأكيد على أن ارتفاع معدل انتشار حوادث الإسلاموفوبيا في الهند يشير إلى الحاجة الملحة إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة التوترات الدينية وتعزيز الشمولية وحماية حقوق المسلمين في الهند. كما حثت الهيئة على أن مكافحة الإسلاموفوبيا تتطلب نهجاً متعدد الأوجه يعالج أسبابها الجذرية ويعزز التفاهم والتسامح. ويجب على وسائل الإعلام أيضاً أن تؤدي دوراً حيوياً من خلال ضمان التمثيل المتوازن والدقيق للمسلمين، وتسليط الضوء على القصص الإيجابية، ودحض الروايات المسيئة.

ويتعين على الحكومات والقادة السياسيين سن القوانين وإنفاذ السياسات التي تقي الشعوب وتحميها من التمييز وجرائم الكراهية مع تعزيز الحوار بين الأديان ومبادرات المشاركة المجتمعية.

١٨. ومن أجل مكافحة الإسلاموفوبيا، حثت الهيئة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على: (أ) اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة مختلف مظاهر الإسلاموفوبيا. (ب) عقد اجتماع على مستوى الخبراء لتحديد نطاق مصطلح "الإسلاموفوبيا" للتفسير القانوني . (ج) إعادة تنشيط عملية اسطنبول لتنفيذ القرار التوافقي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ١٨/١٦. (د) تشجيع المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالإسلاموفوبيا على التنسيق مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمكافحة الإسلاموفوبيا. (هـ) تكثيف جهودها لمواجهة التصورات والمعلومات المضللة عن الإسلام من ناحية، وتعزيز التشريعات والسياسات التي تجرم جميع أشكال خطاب الكراهية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا من ناحية أخرى.

١٩. ناقشت الهيئة حقوق الإنسان والوضع الإنساني **لمسلمي الروهينجا** خلال وقائع دوراتها العادية، بما في ذلك فريق العمل المعني بـ **"وضعية حقوق الإنسان المكفولة للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء"**. وأعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء تدهور الوضع الإنساني لمسلمي الروهينجا في مخيمات اللاجئين وعدم السماح بعودة اللاجئين إلى منازلهم وقراهم في ولاية راخين. وتم تسليط الضوء على أن مسلمي الروهينجا في ميانمار لا يزالون يعانون من التمييز المنهجي والعنف والحرمان من الحقوق الأساسية، مما يؤدي إلى النزوح الجماعي. وشددت المناقشة على الحاجة الملحة للتدخل الدولي لضمان سلامتهم وتأمين حقوقهم وتسهيل عودتهم إلى ميانمار في ظل ظروف تعيد لهم الكرامة اللائقة والأمن. في بنغلاديش، حيث طلب أكثر من مليون لاجئ من الروهينجا اللجوء، كان التركيز على الظروف المعيشية الصعبة في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك عدم كفاية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص كسب العيش. ودعت الهيئة إلى زيادة الدعم الدولي لمساعدة بنغلاديش في إدارة أزمة اللاجئين وشددت على أهمية الحلول المستدامة، بما في ذلك إعادة توطين النازحين

والمهجرين وإعادتهم إلى ديارهم وضمان العدالة ومحاسبة المسؤولين في ظل الفظائع المرتكبة ضد شعب الروهينجا. كما أكدت الهيئة من جديد التزامها بمواصلة دعم إجراءات **"اللجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجا"** وكذلك جهود منظمة التعاون الإسلامي ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة حث ميانمار على الامتثال الكامل للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية ومعالجة الأسباب الجذرية لهذا الصراع بكل صدق وشفافية.

٢٠. استمعت الهيئة إلى إحاطة من السيد خليفة حمزة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. واستعرضت الهيئة حالة حقوق الإنسان في **جمهورية أفريقيا الوسطى**، حيث لا تزال الأقلية المسلمة تواجه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بها. وقد خضعت جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً لانتخابات رئاسية وبرلمانية، مما يمثل منعطفاً حاسماً في انتقالها نحو الاستقرار والديمقراطية. وأدانت الهيئة أعمال العنف على نطاق واسع، وهي مجموعة من الممارسات الوحشية التي ترتكبها الجماعات المسلحة والذي أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والعنف الجنسي والتهجير القسري. ولا يزال الوضع الإنساني سيئاً ومتردياً، حيث يحتاج ملايين الأشخاص إلى مساعدة عاجلة، ويواجهون انعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية، وعدم كفاية المأوى. وشددت المناقشة على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز جهود حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، دعت الهيئة إلى تعزيز سبل تحقيق المساءلة والعدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم إعادة بناء مؤسسات الدولة لتعزيز الاستقرار والسلام على المدى الطويل. وتم التأكيد على أهمية اتباع نهج متسق يضم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين لمعالجة الأزمة بشكل فعال ودعم مسار البلاد نحو التعافي والتنمية. وقررت الهيئة

أيضاً مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتحضير لزيارة ثانية لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان، ولكن للأسف لم يتم الرد على الاقتراح حتى الآن.

٢١. أثناء مناقشة وضع **مسلمي الأويغور في شينجيانغ**، الصين، أُبلغت الهيئة أن منظمة التعاون الإسلامي تواصل الانخراط في حوار بناء مع الصين بشأن قضية مسلمي الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في البلاد. وبدعوة من جمهورية الصين الشعبية، قام وفد رفيع المستوى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أغسطس ٢٠٢٣. وأكدت الهيئة مجدداً أن المجتمع المسلم في شينجيانغ له الحق في حماية هويته الدينية والثقافية والحفاظ عليها دون أي مساس بالحفاظ على التماسك والوئام الاجتماعي. إن الحرية الدينية هي حق أساسي، ولا ينبغي تفسير ممارستها على أنها مصدر للتطرف.

٢٢. أعربت الهيئة عن بالغ قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان **للأقلية المسلمة في الهند**، والتي تصاعدت بزيادة حوادث العنف المنهجي والتمييز والتهميش، وارتفاع جرائم الكراهية، وحرق وتخريب المساجد وممتلكات المسلمين، والإعدام الغوغائي وأعمال الشغب الطائفية والممارسات التي تستهدف المسلمين، وغالباً ما يكون ذلك دون مساءلة مرتكبيها. ويُنظر إلى السياسات والقوانين، مثل قانون تعديل المواطنة والسجل الوطني للمواطنين، على أنها تؤثر على المسلمين بطريقة جائرة، مما يؤدي إلى مخاوف من انعدام الجنسية والحرمان من حقوق التصويت. ودعت الهيئة الحكومة الهندية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان لضمان سلامة وأمن الأقلية المسلمة، وضمان حقها في ممارسة شعائرها الدينية دون أي إكراه أو تمييز، ومحاكمة مرتكبي جرائم الكراهية.

٢٣. ناقشت الهيئة وضع **الأقلية التركية المسلمة في تر اقيا الغربية في اليونان**، وأعربت عن قلقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الدينية للأقلية التركية، فضلاً عن إنكار هويتهم العرقية. وأعربت الهيئة عن أسفها لرفض الحكومة

اليونانية الاعتراف بوضع هيئة الإفتاء المنتخبة للأقلية المسلمة التركية؛ وعدم السماح للمسلمين بإنشاء مقابرهم الخاصة خارج منطقة تراقيا الغربية وتقييد عدد مدارس الأقليات وبالتالي حرمانهم من الحق في التعليم. كما أعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ اليونان لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في حرية التجمع للمنظمات غير الحكومية للأقلية المسلمة التركية، وتحث الهيئة اليونان على تنفيذ الحكم الصادر بما يتماشى مع قرار منظمة التعاون الإسلامي/مجلس وزراء الخارجية (رقم ٤٩/٣).

٢٤. أفادت الهيئة أن **الشعب القبرصي التركي** عاجز عن ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك حقوقه المدنية والسياسية بسبب العزلة المفرطة وما يشوبها من المظالم المفروضة عليه من الحكومة اليونانية. وأعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء حالة حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك. وتدعو الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز التضامن الفعال مع القبارصة الأتراك المسلمين، واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء وفك قيود العزلة اللاإنسانية المفروضة عليهم بما يتماشى مع الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤ وعمليات التقييم التي أجرتها التقارير اللاحقة للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك قرار منظمة التعاون الإسلامي (رقم ٤٩/١٩).

٢٥. أخذت الهيئة علما **بحالة حقوق الإنسان في اليمن** ضمن نطاق مهام مجلس وزراء الخارجية المنصوص عليها في القرار ٤٨/١٤ بشأن التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية كبند على جدول الأعمال، وقررت أن تواصل مراقبة وضعية حقوق الإنسان باليمن في إطار الولاية الممنوحة لها.

٢٦. تلقت الهيئة ، خلال اجتماع **"الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند"** إحاطة مفصلة من طرف السفير أحمد سرير بالنيابة عن سعادة السفير يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى جامو وكشمير. وسلطت الإحاطات الضوء على

الجهود والمبادرات المختلفة لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في إقليم كشمير الإسلامي وتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للمسلمين الكشميريين لتحقيق حقهم في تقرير المصير وفقاً لقرارات منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأكدت الهيئة مجدداً على مواصلة الاتصال بالحكومة الهندية للسماح بوصول وفد منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لزيارة جامو وكشمير المحتلتين لجمع معلومات مباشرة لإجراء تقييم موضوعي ومستقل لانتهاكات حقوق الإنسان. ورحبت الهيئة بعقد اجتماع فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن كشمير على هامش القمة الإسلامية الخامسة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في بانجول، غامبيا، في ٥ مايو ٢٠٢٤. ودعت الهيئة المجتمع الدولي، ولا سيما دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى اتخاذ تدابير عملية على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي للضغط على الهند من أجل: أ) الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالامتناع عن أي إجراءات إدارية وتشريعية ترقى إلى مستوى تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديموغرافي لـ جامو وكشمير المحتلة. (ب) إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين واستعادة الحريات الأساسية للكشميريين. (ج) إتاحة الوصول إلى بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والتعاون في إنشاء لجنة تحقيق تحت رعاية الأمم المتحدة. (هـ) السماح للكشميريين بممارسة حقهم المشروع في تقرير المصير بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

٢٧. تلقت الهيئة، خلال مداولات ومناقشات **فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل**، إحاطة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأنشطة المختلفة المتعلقة بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، والنهوض بوضعها، وحماية حقوقها، وتفعيل الآليات. لتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. وأحاطت الهيئة علماً بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية لمناقشة ووضع

الصيغة النهائية لمشروع **"اتفاقية جدة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل"** وأعربت عن أملها في الانتهاء منها خلال الاجتماع المقبل في الفترة ٥-٧ نوفمبر ٢٠٢٤ لاعتماده من قبل مجلس وزراء الخارجية. وشددت الهيئة على أن منظمة التعاون الإسلامي اعتمدت إعلان القاهرة المنقح لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والذي يدعو إلى حماية المرأة من كافة أشكال التمييز والعنف والإساءة والممارسات التقليدية المسيئة. كما تمت إضافة أحكام جديدة إلى الوثيقة لحماية حقوقها في سياق الأسرة والزواج وأيضاً في أوقات النزاع.

٢٨. حثت الهيئة الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) اعتماد خطط عمل وطنية شاملة تركز على المرأة وقائمة على الحقوق، وقوانين وسياسات تحترم وتحمي وتفي بحقوق الإنسان للنساء والفتيات. وقد تشمل هذه التدابير الحصص المخصصة وغيرها من الحوافز لتعزيز تمثيل المرأة في العمليات السياسية، والتوظيف في المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية. (ب) تخصيص نسبة كبيرة من الأموال للتعليم مع التمييز الإيجابي للتدريب المهني الموجه نحو المهارات للنساء والفتيات، بما في ذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا. (ج) تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة من خلال المساواة في الأجر، ونقاط الائتمان المستهدفة، وحماية الوظائف، والاستثمارات الكبيرة في اقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية. (د) إدماج دور الرجال كعوامل للتغيير ومستفيدين منه في تحقيق المساواة للمرأة وتمكينها؛ وأخذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ بالاعتبار، فقد سلطت الهيئة الضوء على العنف الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، في انتهاك كامل للقانون الإنساني الدولي.

٢٩. كما أجرى فريق العمل حواراً تفاعلياً مع السيد ريتشارد كيكاتو من المنظمة الدولية لمراقبة الأسرة، والذي استعرض وقدم اتفاقية أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي والتي تشمل العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أثارت الإحاطة مخاوف كبيرة بشأن الآثار المحتملة للمعاهدة على الدول، لا سيما فيما يتعلق بالضغط

الذي تمارسه على الدول الأطراف لتأييد التربية الجنسية الشاملة وقيم المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً من خلال تنفيذ جميع الوثائق الختامية لاجتماع المراجعة المثيرة للجدل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتعاون مع هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخبير المستقل المعني بالتوجه الجنسي والهوية الجنسية. وسلطت المناقشة الضوء على التوتر بين تعزيز الاختيارات والتفضيلات الفردية باعتبارها من حقوق الإنسان في تجاهل تام للحساسيات الدينية والثقافية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٣٠. أشارت الهيئة، في مداولاتها في إطار فريق العمل المعني بالحق في التنمية، إلى إعلان أبو ظبي بشأن **الحق في التنمية**، الذي اعتمدته الهيئة عام ٢٠١٦، والذي أكد على أن الحق في التنمية حق فردي وجماعي ولا يمكن تجزئته وشامل للطرفين، وهو حق يتمتع به جميع الأفراد والشعوب في جميع البلدان دون تمييز لأي سبب من الأسباب. ولوحظ ببالغ القلق أن البلدان النامية، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تواجه تحديات غير مسبوقة تشمل، في جملة أمور أخرى، تزايد عدم المساواة، والفقر، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وعبء الديون المتزايد الذي يعيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. وأكدت الهيئة الدعوة مجدداً إلى تعزيز ومضاعفة إدماج الحق في التنمية في الإطار الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد ميثاق ملزم بالقانون بشأن الحق في التنمية. وحثت الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة من أجل (أ) إعادة تنشيط الإرادة السياسية ورفع مستوى الالتزام والدعم من جميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الحق في التنمية دون عوائق. (ب) تعميم حقوق الإنسان ومعايير الحق في التنمية في خطط التنمية وضمان الاتساق على نطاق المنظومة لسد فجوات التنفيذ. (ج) تعزيز الإطار المؤسسي الشامل والشفاف، الذي يستجيب بشكل متماسك وفعال لتحديات التنمية الحالية والمستقبلية على جميع المستويات. (د) تعزيز التعاون الدولي مع المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات

المستمرة وإقامة روابط مع المبادرات الدولية الجارية مثل أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية. (ه) إضفاء الطابع المؤسسي على حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية لمعالجة وتقليل عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وهو أمر ضروري للقضاء على الفقر والنهوض بأهداف التنمية. (و) العمل من أجل الحل السلمي للنزاعات، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار في التنمية الاجتماعية، وإنشاء روابط متبادلة وتعميم حقوق الإنسان والحق في التنمية بشكل متسق في خطط التنمية الوطنية المعنية. (ز) الاستمرار في الحفاظ على توافق الآراء في الأمم المتحدة من أجل اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية.

٣١. رحبت الهيئة بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في عقد الندوة الدولية التاسعة حول موضوع **"مكافحة التوجه الجنسي والهوية الجنسية وتعزيز مؤسسة الأسرة والزواج"** المقرر عقدها في أوغندا في أكتوبر ٢٠٢٤.

٣٢. رحبت الهيئة بالاقتراح الداعي إلى إجراء دراسة مشتركة بين الهيئة وجامعة إرجييس حول موضوع "دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإسلاموفوبيا: دليل لصانعي السياسات". كما شجعت الأمانة على إقامة روابط مع المؤسسات الأكاديمية لإجراء البحوث المشتركة وأنشطة بناء القدرات.

٣٣. قررت الهيئة إزالة بند "اتفاقية إطارية للتفاعل مع المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية" من جدول أعمالها مع الاستمرار في التفاعل مع المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني بما في ذلك دعوتها إلى أنشطة الهيئة ضمن نطاق ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

٣٤. وإذ تقدر وتثمن الهيئة عمل وجهود الأمانة، أقرت بالقيود الشديدة المتعلقة بالموارد المالية والبشرية التي تواجهها الأمانة بسبب عدم زيادة الميزانية منذ عام ٢٠١٧. وحثت الهيئة الدول الأعضاء على إعادة النظر بشكل عاجل في مخصصات

ميزانية أمانة الهيئة، بغية تمكينها من توظيف المزيد من الموظفين المؤهلين والمتميزين من ذوي الخبرات الكبيرة لتكون قادرة على الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها باستقلالية وموضوعية.

٣٥. قدمت المديرة التنفيذية لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، البروفيسور نورة بنت زيد الرشود، إحاطة مفصلة عن التقدم المحرز في مهام مجلس وزراء الخارجية التاسع والأربعين والتحضير للدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية وتحديث الأنشطة والأعمال لعام ٢٠٢٤.

٣٦. وفي كلمته الختامية، أعرب رئيس الهيئة، سعادة السفير طلال المطيري، عن بالغ شكره وتقديره وامتنانه للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفريقه بأكمله على تعاونهم ودعمهم اللوجستي وأكد له أن الهيئة ستواصل التعاون مع الأمانة العامة في جميع قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام. كما توجه بالشكر الجزيل لجميع الدول الأعضاء على دعمها واهتمامها ومشاركتها الحيوية في أنشطة الهيئة. كما تم توجيه كلمة الشكر والتقدير والامتنان الخاصة إلى البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، لدعمها القوي والمستمر للهيئة وأمانتها من أجل حسن سير وأداء الواجبات والمهام الموكلة إلى الهيئة.

****